الفصل السابع التدقيق الداخلي

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه

أن العوامل التي أدت إلى تطور التدقيق الداخلي هي نفس العوامل الخاصة بتطور نظام الرقابة الداخلية والتي تتعلق بتوسع المشاريع وانفصال الملكية عن الإدارة وتغيير أهداف وطبيعة عمل المدقق الخارجي كذلك الحاجة إلى المعلومات الدقيقة يضاف إلى ذلك نشوء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأميركية (Institute Internal Auditor) (IIA) الذي تولى على عاتقه تطوير التدقيق الداخلي في خلال إصداراته المختلفة حيث تم الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة وتطور مفهوم التدقيق الداخلي فبعد أن كان يقتصر على فحص المستندات والسجلات وكان يطلق عليه (بكاتب التدقيق) ثم أضيفت إلى خدماته القيام بالتأكد من عهده الأشخاص المكلفين بعهدة معينة كأمين المخازن أو الصندوق من خلال قيامه بجولات تفتيشية على الفروع التابعة للمركز الرئيسي حيث أطلق عليه تسمية (المدقق الجوال) وأحدث مفهوم للتدقيق الداخلي (IIA) سنة ٢٠٠٨ **حيث عرف:** بأنه نشاط تقويمي موضوعي مستقل يقدم خدمات توكيدية وخدمات استشارية وذلك لإضافة قيمة للمشروع خلال التحسين المستمر لأدائه أي أنه يسعى لتحقيق أهداف المشروع من خلال تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتحكم المؤسسي.

من خلال التعريف السابق يمكن ملاحظة الأتي:

١. أنه نشاط يقيم الأعمال التي تم أنشاؤها ويجب أن يتمتع جهاز التدقيق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية من خلال جعل ارتباطه الإداري أعلى سلطة ممكنة في المشروع ومن خلال وضع معايير لعملة ومن خلال عدم تكليفه بالقيام بمهام تنفيذية.
٢. يقدم المدقق الداخلي نوعين من الخدمات (خدمات توكيدية، أي يؤكد فيها على طبيعة المعاملات وخلوها من الأخطاء وتعتبر من الخدمات التقليدية يضاف إليها الخدمات الحديثة وهي الخدمات الاستشارية.
٣. يسعى المدقق الداخلي إلى تحقيق الأهداف الآتية.
   أ- إضافة قيمة للمشروع من خلال توفير المعلومات الصحيحة ومن خلال التحسين المستمر لأداء المشروع.
   ب- تحقيق الفاعلية في ١- إدارة المخاطر ٢- الرقابة الداخلية ٣- التحكم المؤسسي

التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) (الحاكمية المؤسسية)

هو نظام رقابي أداري يعتبره البعض تطوير للرقابة الداخلية من التعاريف الشائعة له أنه عبارة عن مجموعة من القواعد تنظم العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة، والإدارة التنظيمية لضمان تحقيق المسائلة والإفصاح والشفافية والعدالة. وتهدف قواعد التحكم المؤسسي إلى منع انهيار الشركات والتقليل من مجالات التلاعب.

ثانياً: معايير التدقيق الداخلي

قام المعهد المدققين في الولايات المتحدة الأميركية بإصدار معايير للتدقيق الداخلي سنة ٧٨ وقام بتطويرها أكثر من مرة وأخر إصدار كان سنة ٢٠٠٨ واعتبرت معاييره معايير عالمية يجب الالتزام بها قسمت هذه المعايير إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: معايير السمات أو الخصائص وتحتوي هذه المجموعة على أربعة معايير أساسية:-

١. تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية أي يجب على الإدارة أن تصدر تعليمات تحدد فيها أهداف جهاز التدقيق الداخلي ومسؤولياته وصلاحياته.
٢. الاستقلالية من ناحية الارتباط الإداري ومن ناحية وجود مقاييس لعملة وعدم تكليفه لمهام تنفيذية.
٣. المهارة والعناية المهنية أي توفر الكوادر المهمة من حيث الشهادة ومن حيث مدة الخبرة العلمية وأن يستمر بتطور أعمالهم ومهاراتهم من خلال الدورات التدريبية.
٤. مقياس لجودة العمل أي يجب بشكل مستمر ضمان الجودة في العمل من خلال مقاييس لقياس الجودة التي تتم أما من قبل جهة خارجية كالمدقق الخارجي أو داخلي من قبل رئيس الجهاز.

المجموعة الثانية/ معايير الأداء وتحتوي هذه المجموعة على سبعة معايير رئيسية تتمثل بـ:-

١. معيار إدارة العمل وتلخيص هذا المعيار واجبات مدير جهاز التدقيق الداخلي من حيث وضع الخطط والبرامج وتوزيع العمل على المساعدين وتقييم أدائهم وترشيحهم إلى دورات تدريب والتنسيق مع المدقق الخارجي.
٢. معيار التخطيط للعمل ويتم ذلك من خلال تصميم البرامج التي تتناسب مع طبيعة أعمال المشروع ووضع الخطة السنوية التي تتحدد واجبات الجهاز.
٣. معيار تنفيذ أو أداء العمل من خلال استخدام إجراءات التدقيق وجمع أدلة الإثبات اللازمة والتأكد من مطابقة العمليات للقوانين والمعايير والخطط والبرامج.
٤. معيار توصيل النتائج ويتم توصيل النتائج من خلال كتابة التقارير وتقديمها إلى الجهات المعنية.
٥. معيار متابعة النتائج حيث يتم متابعة مدى الأخذ بالملاحظات التي قدمها المدقق في تقريره.
٦. معيار نطا العمل أي حدود عمل المدقق ويشمل فحص أنشطة الرقابة الداخلية وأنشطة رقابة المخاطر وقواعد التحكم المؤسسي.
٧. معيار تحديد مستوى المخاطر المقبول داخل المشروع حيث يسهم المدقق الداخلي في تحديد نسبة المخاطر التي يمكن قبولها في أداء المشروع.

ثالثاً: إجراءات التدقيق الداخلي

هي عبارة عن الأدوات التي يستخدمها المدقق في تنظيم عمله ومنها الفحص المستندي، الفحص الحسابي، الفحص التحليلي، الاستفسار، المشاهدة، أعادة الاحتساب، الجرد، التأييدات، الشهادات ...الخ.

ولا تختلف هذه الوسائل سواء كان المدقق داخلي أو خارجي وإنما الاختلاف يكون بنطاق تطبيقها.

أسئلة الفصل السادس

س١/ أختر الإجابة الصحيحة

١. من العوامل التي ساهمت بتطور التدقيق الداخلي

أ- توسع حجم المشاريع

ب- تغير أهداف المدقق الخارجي

ت- أنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية

ث- جميع ما ذكر أعلاه

٢. من التسميات التي أطلقت على المدقق الداخلي

أ- الضبط الداخلي

ب- الرقابة الداخلية

ت- المدقق التشغيلي

ث- كاتب التدقيق

٣. ليس من معايير الخصائص

أ- استقلالية المدقق

ب- نطاق العمل

ت- المهارة اللازمة

ث- الغرض والمسؤولية

٤. من أوجه التشابه بين المدقق الداخلي والخارجي

أ- المعايير

ب- الجهات التي يتم خدمتها

ت- إجراءات التدقيق

ث- تقارير

٥. من أوجه الاختلاف بين المدقق الداخلي والخارجي

أ- كلاهما يقوم بخدمة الإدارة

ب- تقارير المدقق الداخلي مطولة والمدقق الخارجي مختصرة

ت- معايير المدقق الداخلي مقسمة إلى مجموعتين والخارجي إلى ثلاث مجموعات

ث- ب+ ت

س٢/ حدد أوجه التشابه والاختلاف بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي؟

أوجه التشابه

١. كلاهما يقوم بأعداد التقارير.

٢. كلاهما يفحص نظام الرقابة الداخلية .

٣. كلاهما يتبع نفس إجراءات ووسائل التدقيق كالفحص والتحقق.

٤. كلاهما يفترض أن يتسم بالاستقلالية عند تنفيذ العمل.

٥. كلاهما يقوم بالحصول على أدلة الإثبات التي تساند رأيه.

٦. كلاهما يقوم بالعمل وفقاً لمعايير التدقيق التي تنظم عمل كلاً منهما.

٧. كلاهما يجب أن يلتزم بأخلاقيات المهنة أو الوظيفة.

أوجه الاختلاف

١. **الهدف من عملية التدقيق:** فالمدقق الخارجي هدفه أبداء الرأي بالقوائم المالية أما المدقق الداخلي فهدفه تقويم أنشطة المشروع لزيادة كفاءتها.

٢. **من حيث الهدف من فحص نظام الرقابة الداخلية:** فالمدقق الخارجي هدفه تحديد حجم العينة أما المدقق الداخلي هدفه تطوير هذا النظام وزيادة كفاءته.

٣. **من حيث نطاق العمل:** المدقق الخارجي عمله على شكل عينة أما المدقق الداخلي فعمله ١٠٠% من أنشطة المشروع.

٤. **من حيث وقت تنفيذ مهمة التدقيق:** المدقق الخارجي يبدأ بعد انتهاء السنة المالية وأعداد القوائم المالية أما المدقق الداخلي فعمله مستمر خلال السنة.

٥. **من حيث الاستقلالية:** يعتبر المدقق الخارجي أكثر استقلالية من المدقق الداخلي.

٦. **من حيث الجهات التي يقوم بخدمتها:** المدقق الخارجي يخدم المالكين والجهات الخارجية بالدرجة الأولى

المدقق الداخلي يستخدم الإدارة بالدرجة الأولى.

٧. **من حيث التقارير:** المدقق الخارجي تقريره الأساس التقرير المختصر ويستند عن أعداده على معايير محددة ويعتبر من التقارير العلنية

أما بالنسبة لتقارير المدقق الداخلي فتميز بكونها مطولة ولا تستند إلى معايير محددة وتعتبر من التقارير السرية.

٨. **من حيث القوانين المنظمة للعمل:** المدقق الخارجي تنظم عمله قوانين وأنظمة صادرة من جهات حكومية أو من مؤسسات مهنية أو تنظمه القواعد الخاصة بأخلاقيات المهنة ومعايير العمل

المدقق الداخلي فتنظم عمله الأنظمة الداخلية الخاصة بالمشروع والتعليمات التي تصدر من قبل الإدارة إضافة إلى القوانين التي تتحكم بعمل المدقق الداخلي.

٩. **من حيث المعايير**

المدقق الخارجي يعتمد على (١٠) معايير مقسمة إلى ثلاث مستويات

المدقق الداخلي فمعايير عمله مقسمة إلى (١١) معيار مقسمة إلى مجموعتين.

د- **الملخص التذكيري:-** بموجب هذا الأسلوب يثبت المدقق الأنشطة الرقابية الأساسية التي يجب أن توفر لكل نشاط من أنشطة المشروع وتم اختيارها والتأكد من وجود ما داخل المشروع من أهم عيوبه: أن يتطرق فقط إلى الأنشطة الرئيسي ولا يتدخل بالتفاصيل.

ملاحظة:- يمكن للمدقق أن يعتمد أكثر من وسيلة واحدة لفحص نظام الرقابة الداخلية.

المرحلة الثالثة مرحلة كتابة التقرير:- يتم كتابة تقرير بوضع نقاط الضعف بنظام الرقابة الداخلية ويمكن للمدقق أن يعتمد على هذا التقرير عن تحديد حجم العينة ويمكن أن يزود العميل بنسخة من هذا التقرير كنوع من الخدمات الاستشارية.